Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 294-313
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.16

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

Does Government Expenditure Enhance or Hinder Economic Development? Case Study of Some Arab Countries

Safa Faisal Saeed, Mufeed D. Y. Amula-Dhanoon
College of Administration and Economics/University of Mosul

Keywords:
Government spending, economic development, growth rate

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 07 Dec. 2023
Accepted 09 Jan. 2024
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Safa Faisal Saeed
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: The study aims to demonstrate the effect of government size on economic development in Arab countries, as it is interested in understanding the complex relationship between government intervention in the economy and its impact on the rate of per capita income growth in these countries. The study shows that this relationship is depends on several factors, including the economic and social context of the country and how government expenditure is directed in the country. Increasing government expenditure may have a positive effect on economic development, or it may have negative effect. Panel data were used for a group of Arab countries (Bahrain, Algeria, Tunisia, Egypt, Jordan, Lebanon, Oman, Saudi Arabia, Morocco, and Iraq) for the period 1991-2021. Using ARDL method to demonstrate the impact of government size on economic development in Arab countries and adopting appropriate mathematical methods to determine the optimal size of government. The study found that the size of the government positively affects economic development. This effect takes the form of a bell, and thus the result is consistent with the Armey curve method.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 294-313
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.16

هل الانفاق الحكومي معزز ام معيق للتنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية

صفا فيصل سعيد **مفيد ذنون يونس الملا ذنون**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لبيان تأثير حجم الحكومة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حيث تهتم في فهم العلاقة المعقدة بين تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثيره على معدل نمو حصة الفرد من الناتج في هذه الدول. وتبين الدراسة أن هذه العلاقة تعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك السياق الاقتصادي والاجتماعي للدولة وكيفية توجيه الإنفاق الحكومي في الدولة، فقد يكون لزيادة الإنفاق الحكومي تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وقد تكون له تأثير سلبي. تم استخدام بيانات البانل لمجموعة من الدول العربية هي (البحرين، والجزائر، وتونس، ومصر، والاردن، ولبنان، وعمان، والسعودية، والمغرب، والعراق) للمدة 1991-2021. باستخدام أسلوب (ARDL) لبيان تأثير حجم الحكومة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية واعتماد الأساليب الرياضية المناسبة لتحديد الحجم الأمثل للحكومة. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الحكومة يؤثر بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية، هذا التأثير يأخذ شكل ناقوسي وبذلك فالنتيجة تتوافق مع أسلوب منحنى ارمي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، التنمية الاقتصادية، معدل النمو.

المقدمة

تقوم الحكومة بأدوار عدة تؤثر من خلالها في مستوى النشاط الاقتصادي، فالحكومة تعمل على توفير البيئة الاقتصادية المناسبة للشركات والمؤسسات للعمل والاستثمار وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية. فضلا عن قدراتها التنظيمية للتأثير على الاقتصاد من خلال السياسات واللوائح التنظيمية. من جانب آخر يمكن أن يؤدي كبر حجم الحكومة إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة التكاليف الإدارية والبيروقراطية وتشتيت الموارد والتباطؤ في اتخاذ القرارات. وبشكل عام، فإن تأثير حجم الحكومة على التنمية الاقتصادية يعتمد على درجة الاعتماد الذي يفرضه الاقتصاد على الحكومة، فإذا كان الاقتصاد يتأثر بشدة بالسياسات الحكومية، فإن تأثير حجم الحكومة سيكون أكبر، بينما إذا كان الاقتصاد يتميز بالحرية والمرونة، فإن تأثير حجم الحكومة قد يكون أقل. تتحدث الادبيات في ميدان تأثير الحكومة على النشاط الاقتصادي عن الحجم الأمثل للحكومة حيث إنه بالرغم من أن الحكومات تؤدي أدوار اقتصادية وتنظيمية في جوانب شتى، في الوقت ذاته يمكن أن تتسبب تلك الأدوار في الاقتصاد والتنظيم ارباكا كبيرا إذا ما زاد حجم تدخلها الاقتصادي عن حدود معينة، أو عندما تؤدي نشاطاتها ولوائحها التنظيمية إلى ارباك عمل القطاع الخاص. تعد دراسة تأثير الحكومة على التنمية الاقتصادية من الموضوعات الهامة في الدراسات الاقتصادية، حيث تتعلق هذه المسألة بالعديد من الجوانب الحيوية التي تؤثر على الاقتصاد وحياة الناس. فبيان دور الحكومة في الاقتصاد يتعلق بقدرتها على تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية. وبالتالي، فإن دراسة تأثير حجم الحكومة في التنمية الاقتصادية يساعد في تحديد دور الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، من خلال تبني أفضل السياسات التي تعزز التنمية الاقتصادية. قسمت الدراسة على المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: بالرغم من اتخاذ الحكومات العربية خطوات جادة للتحول إلى اقتصاد السوق وتخفيض الدور الاقتصادي لها منذ النصف الثاني لثمانينات القرن العشرين، إلا أنها مازالت تقوم بأدوار تنظيمية قد تكون مبالغ فيها إلى الحد الذي يجعلها عقبة كأداء امام نشاط القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية. من جانب اخر تمتلك وتدير الدولة القطاع النفطي الذي يعد أهم القطاعات الاقتصادية في الدول النفطية، والذي تشكل ايراداته النسبة الأكبر بين القطاعات الاقتصادية وإن تصرف الدولة بتلك الاموال من خلال الانفاق العام يؤثر بشكل كبير في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويجعل الحكومة الفاعل الأساسي في الاقتصاد.

ثانياً. أهمية البحث: تعد دراسة تأثير الحكومة على التنمية الاقتصادية من الموضوعات الهامة في الدراسات الاقتصادية، حيث تتعلق هذه المسألة بالعديد من الجوانب الحيوية التي تؤثر على الاقتصاد وحياة الناس. فبيان دور الحكومة في الاقتصاد يتعلق بقدرتها على تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية. وبالتالي، فإن دراسة تأثير حجم الحكومة في التنمية الاقتصادية يساعد في تحديد دور الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، من خلال تبني أفضل السياسات التي تعزز التنمية الاقتصادية.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تقديم فهم أفضل لدور الحكومة الانتاجي والتنظيمي في اقتصادات الدول العربية، وتحليل تأثيرها على التنمية الاقتصادية. كما تهتم أيضا بتحديد الحجم الامثل للحكومة الذي يكون مناسبا لتوليد أفضل النتائج في ميدان التنمية الاقتصادية.

رابعاً. فرضية البحث: تتلخص فرضية البحث في أنه يمكن للحكومة أن تكون محفزة للتنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال عملها على تهيئة مناخ ملائم لعمل القطاع الخاص ووضع اللوائح التنظيمية للاقتصاد والاشراف على تنفيذها من خلال السياسات الاقتصادية. ولكن كبر حجم الحكومة وزيادة تدخلها عن حدود معينة يمكن أن يكون معيقا لعمل القطاع الخاص بما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية.

خامساً. الحدود الزمانية والمكانية: الحدود الزمانية للدراسة تقع بين عام 2000 لغاية 2021. أما الحدود المكانية فتشمل الدول العربية التي توفرت عنها البيانات اللازمة للتحليل والتي اقتصرت على عشرة دول هي الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وعمان، والسعودية، وتونس.

سادساً. منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الاستقرائي القائم على التحليل الكمي لدور الحكومة في الاقتصاد، وقياس تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية. واستخدام الأسلوب الرياضي في قياس الحجم الأمثل للحكومة.

سابعاً. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على سبعة محاور الأول خصص لمقدمة البحث، أما الثاني فقد عرض الخلفيات النظرية، واختص الثالث بعرض الحجم الحكومي الأمثل، بينما تناول الرابع عرضا للدراسات التجريبية السابقة، وقدم المحور الخامس عرضا تحليليا للإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، واختص المحور السادس بعرض النموذج والبيانات وخصص المحور السابع لنتائج القياس والتحليل، واختتم البحث بالمحور الثامن الذي عرض الخلاصة والتوصيات.

المبحث الثاني: الجانب النظري

خلفية نظرية: ينظر الكلاسيكيون إلى الحكومة على أنها معيقا للتنمية الاقتصادية. ويوصون بأن أفضل الحكومات هي أصغر الحكومات التي لا تتدخل في الاقتصاد. معتمدين على فكرة ان العرض يخلق الطلب المساوي له، وإن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي (بانافع وعلي، 2020: 12-13).

أما المدرسة الكينزية فتركز على جانب الطلب الذي قد يقصر عن استيعاب العرض ذلك ما يبرر دور الحكومة التدخلي في تحفيز التوظيف والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة. ويمكن للحكومة تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام وتوفير فرص العمل، وتحديد معدلات الفائدة لتحفيز الاستثمارات. (بانافع وعلي، 2020: 13).

يعتقد النيوكلاسيك إن سبب التخلف ليس سياسات الدول المتقدمة والوكالات الدولية بل بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وانتشار الفساد، وعدم الكفاءة، وغياب الحوافز. من ثم فان هذه المدرسة تؤمن بتضييق نطاق النشاط الاقتصادي للحكومات. ويقصر الدور الحكومي على تنظيم الاقتصاد دون التدخل في اليات عمله. برز في هذه المدرسة ثلاث توجهات أساسية هي (Todaro & Smith, 2020: 134-13):

- ❖ منهج السوق الحر الذي يرى أن الأسواق بمفردها تسم بالكفاءة وإن أي صورة لعدم كمال الأسواق تكون ذات تأثير محدود إن أي شكل من أشكال التدخل الحكومي يعد مصدرا للاختلال ومعوقا للإنتاج.
- ❖ منهج الاختيار العام يجد ان الحكومة لا تفعل أي شيء بشكل سليم، فالسياسيين والموظفين يعملون من منظور مصلحتهم الذاتية وهم يسخرون نفوذهم للحصول على مكاسب ريعية من خلال (تراخيص الاستيراد، وحصص النقد الأجنبي وغيرها)، فضلا عن استخدام الدولة سطوتها لمصادرة الأملاك الخاصة من الأفراد من خلال عمليات التأميم. من ثم فان أفضل الحكومات هي أصغرها.
- ❖ يعترف منهج السوق غير التمييزي بوجود الكثير من صور عدم كمال الأسواق سواء للسلع أو عوامل الإنتاج. وإن الحكومة يمكن أن تلعب دورا مهما لتيسير عمل الأسواق من خلال صور التدخل غير التمييزي المتمثل في الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن ضمان توفير مناخ الأعمال الملائم.

نموذج سولو يعد إسهاما مهما في تطوير نظرية النمو النيوكلاسيكية وهو يقوم على فكرة أن الانفتاح الاقتصادي كفيل بانتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة التي يكون عائد رأس المال فيها منخفضا الى الدول النامية التي يكون فيها العائد على رأس المال مرتفعا. وهو يجد إن زيادة درجة التدخل الحكومي سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول النامية (Todaro & Smith, 2020: 153-156).

رواد نظرية النمو الداخلي يرون إن التقدم التقني هو المتغير الأبرز المولد للنمو الاقتصادي، وإن التعليم يعد العنصر الأساس المحفز لقدرات البحث والتطوير الكفيل بإحداث التقدم التقني. من ثم فان الحكومة مطالبة بتوفير التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن تشجيع البحث والتطوير، وتحسين المؤسسات والتشريعات وتكثيف الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير الصناعات الرئيسة وتعزيز القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (Abedullah & Hanif, 2018: 232-242).

1. **الحجم الأمثل للحكومة:** النفقات العامة هي تكاليف تتحملها الحكومة لتوفير خدمات ومنافع لكل مجتمع، ويعتقد بعض الباحثين أن زيادة هذه النفقات تعني زيادة في النفع العام. ومع ذلك، فإن هذا

الاعتقاد غير دقيق، لأن زيادة النفقات العامة قد يتسبب في الإسراف والتبذير، وبالتالي لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في النفع العام. ولذلك، فإنه من المهم تحديد حجم أمثل لهذه النفقات بحيث يتم توفير الخدمات والمنافع اللازمة للمجتمع، دون التسبب في التبذير والإسراف، يتطلب الأمر تحليل شامل للعوامل المختلفة وتقييمها بدقة لتحديد الحجم الأمثل للحكومة. لذلك، يتعين على الحكومات وصانعي القرار تحقيق التوازن المناسب بين الإنفاق العام والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتنوعة، وأن يتسم الإنفاق العام بالمرونة الكافية للتحكم فيه من خلال تقليصه بالنسبة المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي وتطويره. وبالتالي، فإن تحديد حجم الإنفاق العام يجب أن يكون مستنداً إلى اعتبارات عدة بما في ذلك الأهداف الاجتماعية والسياسية والأمنية، فضلاً عن الأثر الاقتصادي والمالي. وأيضا تحقيق توازن بين المنفعة الحدية الاجتماعية والتكلفة الحدية الاجتماعية لكل فئة من الإنفاق العام. (جمعة والفهداوي، 2018: 574-575)

يتأثر حجم الإنفاق العام وحدوده بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد الوطني، وتحديداً بالسياسات المالية التي تتخذها الحكومة وفاعليتها في تحفيز الطلب الكلي. فضلا عن قدرة الدولة على جمع الإيرادات العامة ومدى مرونتها. هذه المحددات الهامة لا بد من مراعاتها عند اتخاذ قرارات بشأن حجم الإنفاق العام، فضلاً عن، أن الإنفاق العام ليس مرنًا بما يكفي للتحكم فيه من خلال خفضه، حيث تجد الحكومات نفسها مضطرة إلى إنفاق مبالغ كبيرة، بسبب العوامل الاجتماعية والالتزامات الأساسية التي لا يمكن العودة عنها بسهولة، وهذا هو الوضع في معظم الدول العربية. (حسن، 2021: 10-12).

إن زيادة نسبة الإنفاق الحكومي تكون محفزة للإنتاج عندما تكون صغيرة ولكن هذا الأثر المحفز يمكن أن ينقلب ليكون معيقا للإنتاج عند زيادة نسبة الانفاق الحكومي عن حدود معينة. ذلك المستوى يعرف بالمستوى الامثل للإنفاق الحكومي والذي يعزز معدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي، فأن العلاقة بين نسبة الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي تأخذ شكل ناقوسي كما في الشكل رقم (1). (Herath, 2010: 6).

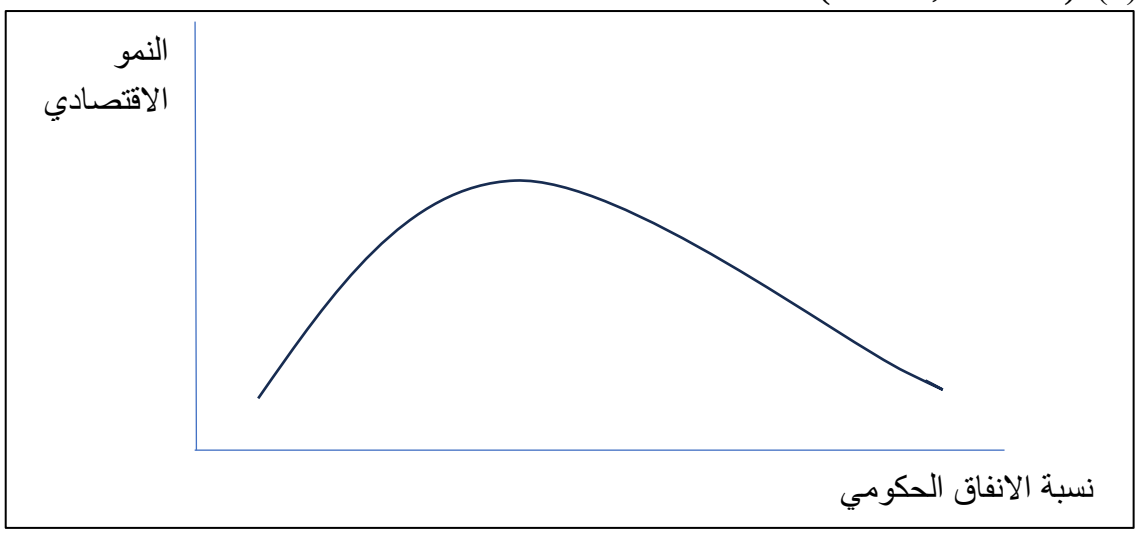

الشكل (1): منحنى ارمي لتحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي

Herath, S., (2010), The Size of the Government and Economic Growth: An Empirical Study of Sri Lanka. WU Vienna University of Economics and Business. SRE - Discussion Papers No. 2010/05. P. 6.

2. **بعض الدراسات السابقة:** تباينت الدراسات التجريبية السابقة العربية والأجنبية في نتائجها حول تأثير حجم الحكومة في النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة (جمعة والفهداوي، 2019) إلى تحديد حجم الانفاق الحكومي وعلاقتها مع معدلات النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2017) باستخدام نموذج (ARDL) ووجد أن هناك هنالك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، وإن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يبلغ 17.61% من الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (نور الدين، 2019) استهدفت تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1970-2017. باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعدلة كليا، والمربعات الصغرى الحركية. ووجد إن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بمعدل يتراوح بين (23.6-34.9%).

استهدفت دراسة (بانافع وعلي، 2020) تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية منحني ارمي للفترة من 1970-2018. استخدمت الدراسة أسلوب المربعات الصغرى الحركية (Dynamic Ordinary Least Squares) وطبقت اختباري (Bai & Perron, 1998) و(Zivot & Andrews, 1992) لتأخذ بالاعتبار التغيرات الهيكلية الناتجة عن صدمات النفط في التحليل القياسي. ووجدا إن الحجم الامثل للإنفاق الحكومي بغ 39.3% من اجمالي الناتج المحلي. وأثبتت النتائج أيضا ان العلاقة بين نسبة الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تأخذ شكل ناقوسي.

هدفت دراسة (حسن، 2021) إلى تحديد حجم حكومة السودان الذي ينعكس إيجابيا على التخصيص الأمثل للموارد ومستوى الإنفاق العام بما يعظم النمو الاقتصادي، واختبار ما إذا كانت هنالك علاقة طويلة الأجل بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في السودان. أظهرت النتائج أن علاقة حجم الحكومة مع النمو الاقتصادي في السودان غير خطية تدعم وجود منحى (ارمي) كما أوضحت نتيجة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى وتكامل مشترك بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في السودان. ووجد بأن الحجم الأمثل لحجم الحكومة (نسبة الإنفاق العام) يجب ألا يتجاوز 11.17% من الناتج المحلي الإجمالي.

قدمت دراسة (Facchini & Melki, 2011) دليلا على وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين حجم الحكومة والناتج الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن فرنسا على مدى فترة طويلة (1871-2008). وإن هناك نوعان من النتائج الرئيسية. فأولا، ليس من الممكن إيجاد علاقة قوية مع معادلة خطية لحجم الحكومة لتفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين وجدنا أدلة قوية على وجود علاقة معكوسة على شكل حرف U، بمجرد استخدام النموذج التربيعي. ثانيًا، سيكون الحجم الأمثل للحكومة الفرنسية هو 30% كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

اهتم (Bergh & Henrekson, 2011) بدراسة العلاقة بين حجم الحكومة (المتمثلة بالضرائب والنفقات الاجمالية كنسبة للناتج المحلي الاجمالي في الدول الغنية)، وتوصلا إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الحكومة والنمو.

استخدم (Zareen & Abdul Qayyum, 2014) منهجية VAR لدراسة العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1973-2012 في باكستان وجدت إن الحجم الحكومي الكبير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

درس (Ahmad & Othman, 2014) العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، ووجدا أن هناك علاقة تأخذ شكل ناقوسي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. وتم تحديد الحجم الأمثل للحكومة المعظم للنمو الاقتصادي بنسبة 16.32%.

في دراسة (COLL, 2014) تم تصميم نموذج معادلات انية، وأظهر تطبيق النموذج على 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1975-2007 إلى أن أغلب هذه الدول سمحت بالفعل لقطاعها العام بالنمو بما يتجاوز المستوى الأمثل لأدائها الاقتصادي.

هدف (Munene, 2015) إلى بيان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادية، وتقدير الحجم الأمثل للحكومة في كينيا. استخدمت الدراسة تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية ووجدت إن حجم الحكومة له علاقة غير محددة بالنمو وإن نسبة الإنفاق الحكومي الذي يزيد من النمو الاقتصادي يبلغ 23%.

حللت دراسة (Demir & Aktan, 2016) العلاقة بين حجم القطاع الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 1972-2015 من خلال نماذج تقدير تصحيح الخطأ (EC) توصل إلى أن حجم الحكومة له أثر سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

استخدم (Sabra, 2016) ثلاثة نماذج، اثنان منهم يستخدمان تقنية المربعات الصغرى ذات المرحلتين والنموذج الثالث يستخدم تحليل نظام GMM لفحص العلاقات المترابطة بين حجم الحكومة، والانفتاح والنمو الاقتصادي في ثمانية بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. للمدة 1977-2013، أظهرت النتائج إن زيادة حجم الحكومة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

(Forte & Magazzino, 2016) قيما العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي باستخدام منهجيات السلاسل الزمنية المطبقة على البيانات السنوية لإيطاليا، وقد غطى التحليل الفترة 1861-2008. بينت النتائج وجود علاقة غير خطية، تأخذ شكل ناقوسي، بين حجم القطاع العام (مقاسا بحصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو الاقتصادي لإيطاليا.

استهدفت دراسة (Asghari & Heidari, 2016) تقييم تأثير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1990-2011، باستخدام نموذج انحدار التحول السلس (Panel Smooth Transition Regression). وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطية بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، وان عتبة حجم الحكومة تبلغ 28.27% من الناتج المحلي الإجمالي. وإن تأثير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي كان إيجابيا، لكنه ينخفض عند المستويات العليا من حجم الحكومة.

استهدفت دراسة (Nouira & Kouni, 2018) التحقق من الحجم الأمثل للحكومة وتأثيره على النمو الاقتصادي في دول مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومن البلدان النامية خلال الفترة 1988-2016. استخدمت الدراسة أسلوب العتبة من أجل تقدير سقف الانفاق العام وتأثيره على النمو. النتيجة الرئيسية للدراسة تبين أن هناك آثار لسقف الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لجميع المجموعات. وان سقف الإنفاق هذا يتراوح بين 10 و30% للعينة الكاملة و20 و30% في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا و10 و20% بالنسبة للبلدان النامية. وتبين أيضا أن تأثير سقف

الانفاق أكبر بكثير بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. علاوة على ذلك وجد ادلة على وجود علاقة بشكل ناقوسي بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

تبحث دراسة (Nirola & Sahu, 2019) في تأثير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في 23 ولاية في الهند بين عامي 2005 و2014 بدرجات متفاوتة من جودة المؤسسات. باستخدام OLS، وتقدير التأثيرات العشوائية، فضلا عن تقنيات تقدير GMM، وجدا أن وجود حكومة أكبر يضر بالنمو الاقتصادي على مستوى الولاية. ومع ذلك، فإن مدى التأثير السلبي على النمو يعتمد على جودة مؤسسات الولايات. تسجل الولايات التي تتمتع بجودة مؤسسات أفضل تأثيرًا سلبيًا أقل لحجم الحكومة على النمو الاقتصادي مقارنة بنظيراتها ذات المؤسسات الأقل جودة. ووجد أن خفض الإنفاق الحكومي غير التنموي له تأثير أفضل على النمو مقارنة بتخفيض الإنفاق الحكومي التنموي، خاصة بالنسبة للمستويات الأعلى من الجودة المؤسسية.

3. الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية:

❖ **حجم الانفاق الحكومي في الدول العربية:** معظم الدول العربية تشهد ارتفاعا بينا في النفقات الحكومية نسبة من ناتجها المحلي، بسبب ما يقع على عاتق حكوماتها من تكاليف تدخلها في النشاط الاقتصادي ومعالجة البطالة العالية بالتوظيف الحكومي وأيضا معالجة الفقر بالدعم وتقديم الإعانات الاجتماعية وغيرها من الأسباب. أغلب الدول العربية تقع ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط لذلك نجد من الأنسب مقارنة نسبة الانفاق الحكومي فيها مع نظيره في الدول ذات الدخل المتوسط. يوضح الجدول رقم (1) نسبة الانفاق الحكومي من الناتج الاجمالي المحلي في الدول العربية والدول النامية ذات الدخل المتوسط.

الجدول (1): نسبة الانفاق الحكومي من الناتج الاجمالي المحلي في الدول العربية مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط (متوسط الفترات)

السنوات	الدول العربية ARB	شريحة الدول متوسطة الدخل MIC
2000-2005	16.77	13.76
2006-2010	14.74	14.13
2011-2015	17.53	14.95
2016-2021	18.78	15.24

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، https://data.albankaldawli.org

يلاحظ من الجدول رقم (1) تفوق نسب الانفاق الحكومي في الدول العربية مقارنة بنظيرتها في الدول ذات الدخل المتوسط. بالرغم من أن أكثر الدول العربية هي من فئة الدخل المتوسط وذلك يعكس الحجم المبالغ فيه والتدخل الاقتصادي المفرط لحكومات الدول العربية في الاقتصاد، ويرتبط هذا إلى حد كبير إلى الإيرادات النفطية العالية التي تحققها الدول النفطية العربية من جهة وإلى تزايد قائمة الرواتب التي تدفها الدولة نتيجة الافراط في التوظيف الحكومي والذي يعد الوسيلة الأسهل لدى حكومات هذه الدول لتقليل البطالة الناجمة عن سوء الأداء الحكومي في الميدان الاقتصادي وعجز الحكومات عن حل مشاكل القطاع الخاص والذي من الممكن أنْ يوفر فرص توظيف أكثر كفاءة من الحكومة. الشكل رقم (2) يظهر التباين بين نسب الانفاق الحكومي في الدول العربية والدول متوسطة الدخل.

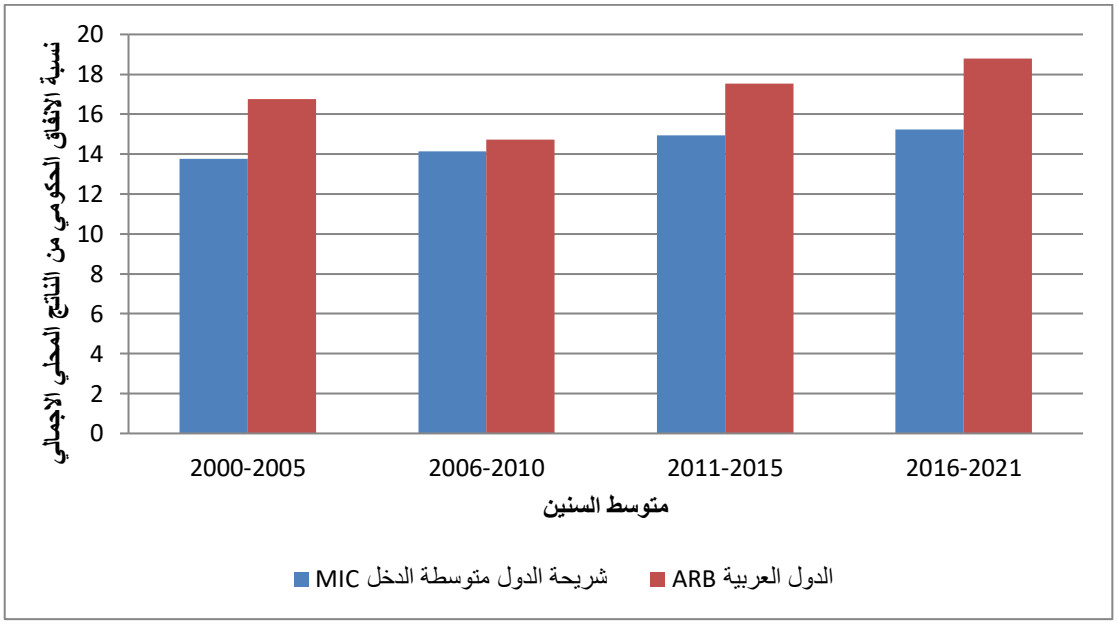

الشكل (2): نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط (متوسط الفترات)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، https://data.albankaldawli.org

❖ **علاقة الانفاق الحكومي بالتنمية الاقتصادية في الدول العربية:** يوضح الجدول رقم (2) اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. يلاحظ من أرقام الجدول عدم وجود علاقة واضحة بين حجم الحكومة ونصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. في بعض السنوات، إذ شهدت الدول التي تتمتع بحجم حكومي كبير نموًا جيدًا في الدخل الفردي، بينما تراجع النمو في دول أخرى تتمتع بحجم حكومي أصغر. وفي بعض السنوات، حدث العكس. لذلك، يجب النظر إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي للبلدان العربية لتحديد العلاقة بين حجم الحكومة ونصيب الفرد في الناتج المحلي. (Almula-Dhanoon, 2020: 229)

الجدول (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية للمدة (2000-2021)

السنوات	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)
2000	16.85	4948.11
2001	17.62	4923.88
2002	17.62	4851.52
2003	16.89	4980.25
2004	16.76	5304.49
2005	15.40	5468.91
2006	14.61	5658.88

السنوات	الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)
2007	14.38	5762.63
2008	13.26	5922.12
2009	16.21	5792.67
2010	15.56	5922.22
2011	16.24	5999.80
2012	16.13	6175.10
2013	17.40	6194.36
2014	18.76	6204.72
2015	20.80	6283.25
2016	19.77	6380.42
2017	19.13	6327.28
2018	18.47	6349.07
2019	18.98	6306.46
2020	21.63	5883.141
2021	18.06	5995.467

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، https://data.albankaldawli.org

يلخص الشكل رقم (3) العلاقة بين نسبة الانفاق الحكومي المقاسة على المحور الافقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقاسا على المحور العمودي. إذ يمكن تمييز علاقة موجبة ولكنها ضعيفة بين كلا المتغيرين. هذه العلاقة الموجبة يفسرها النشاط الاقتصادي للحكومات في الدول العربية سواء من حيث توجيه السياسات الاقتصادية، أو الإشراف على الأسواق، أو المشتريات، أو التوظيف، وتقديم الإعانات الاجتماعية أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية. أما ضعف العلاقة فيفسرها ضعف كفاءة الإنفاق الحكومي والآثار السلبية التي يتركها التدخل الحكومي السافر والمضر بحوافز عمل القطاع الخاص، فضلاً عن الفساد المستشري في مفاصل الكثير من الحكومات العربية. ناهيك عن أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحددها عائدات صادرات النفط في الدول النفطية. وليس للإنفاق الحكومي والسياسات المالية إلا تأثير ضئيل على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى من غير النفط، من ثم يلاحظ علاقة محدودة بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج (Feldmann, 2009: 215-216).

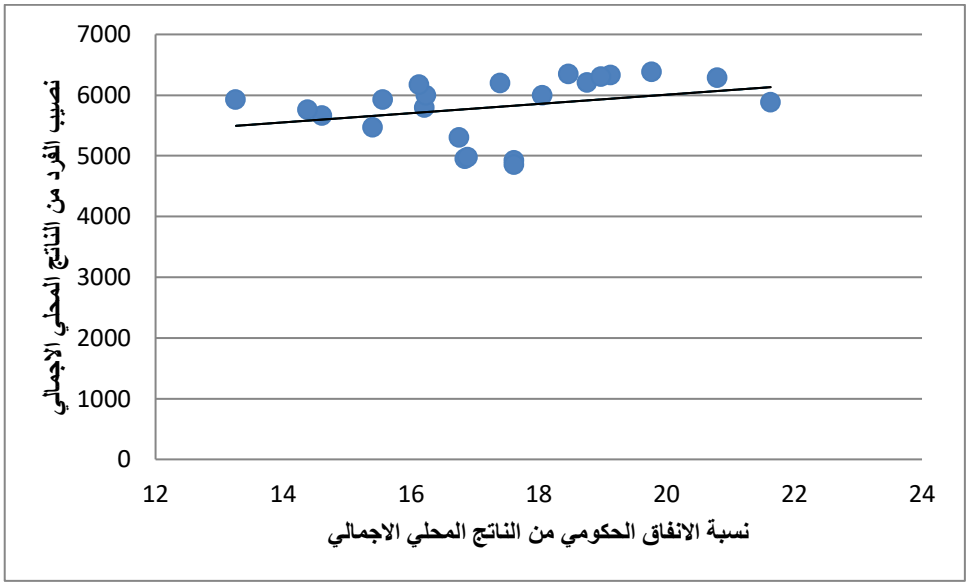

الشكل (3): العلاقة بين نسبة الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية للمدة 2000-2021

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، https://data.albankaldawli.org

4. **النموذج والبيانات:** لأجل الوصول إلى هدف البحث سيتم تقدير تأثير نسبة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال بناء وتقدير نموذج قياسي يأخذ بالاعتبار تأثير كل من النمو السكاني، ونسبة الاستثمار المحلي، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة الصادرات، بالإضافة الى نسبة الانفاق الحكومي. ووفق النموذج رقم (1) أدناه:

$$LNPC_t = \alpha_0 + \beta_1 PC_{t-1} + \beta_2 GE_{t-1} + \beta_3 PO_{t-1} + \beta_4 IN_{t-1} + \beta_5 FD_{t-1} + \beta_6 EX_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta GE_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta GE2_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_3 \Delta PO_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_4 \Delta IN_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_5 \Delta FD_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_6 \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_7 \Delta PC_{t-i} + \emptyset ECM_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

إذ أن:

PC: المتغير المعتمد، والذي يمثل التنمية الاقتصادية معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

GE: نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

PO: المعدل السنوي للنمو السكاني.

IN: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

FD: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

EX: صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرف الأيسر من النموذج رقم (1) (أي للمتغير المعتمد فقط) وذلك لمجموعة أسباب، من أهمها: أولاً: تجنب العلاقات غير الخطية المتوقعة بين المتغيرات. وثانياً: يعمل على تحقيق افتراض خطية الدالة وبالتالي تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLSM*) في تقدير النماذج القياسية. وثالثاً: تحقق السكون في التباينات. وأخيراً فأن معاملات الانحدار المقدرة سوف تتحول إلى (معلات نمو).

Δ: تمثل الفروق لكل متغير معتمد ومستقل على حدى، $\mathbf{t}$: تمثل الزمن، $\boldsymbol{\alpha_0}$: تمثل الحد الثابت.

$\boldsymbol{p}$: تمثل عدد فترات التأخيرات أو التباطؤات الزمنية.

$\boldsymbol{\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6}$ **:** تمثل معلمات العلاقة في المدى الطويل، أي هي المسؤولة عن وجود العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$\boldsymbol{\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5, \gamma_6}$: تمثل معلمات العلاقة في المدى القصير، وهي تمثل المرونات لأن المتغير المعتمد بصيغته اللوغاريتمية فضلاً عن المتغيرات الأخرى (المستقلة) بالنسب المئوية. والتي من خلالها يمكن التوصل إلى ما يسمى بمعادلة العلاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (أي معادلة التكامل المشترك).

ECM: معامل تصحيح الخطأ، والذي يجب أن يكون سالب ومعنوي وأقل من الواحد الصحيح وذلك من أجل أن يكون هناك تصحيحاً للخطأ فضلاً عن إمكانية العودة إلى الوضع التوازني.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: تمثل المتغير العشوائي أو ما يعرف بحد الخطأ العشوائي للأنموذج، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وغير الداخلة في الأنموذج والتي يكون لها تأثير في المتغير المعتمد كالاستقرار السياسي والأمني والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

تم تجميع البيانات من مصادرها الأصلية المتمثلة بتقرير مؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير (WB).

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: سنستخدم أسلوب بيانات البانل، أي دمج بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية. باعتماد بيانات سلاسل زمنية مداها (31) عام للمدة من (1991-2021).

باستخدام (10) مقاطع عرضية، للدول العربية المتمثلة، بالبحرين، وعمان، والسعودية، والجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، والأردن، والعراق، ولبنان. وسبب اختيار هذه الدول هو توفر البيانات اللازمة للتحليل.

5. القياس والتحليل:

❖ اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

الجدول (3): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لمجموعة الدول العربية المختارة

Cross-Section Dependence Test		
Sample: 1991 2021		
Cross-sections included: 10		
Test	**Statistic**	**Prob.**
Pesaran	1.594582	(0.1108) $^{n.s}$
(*): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (***): مستوى معنوية 10%، ($^{n.s}$): غير معنوية.		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة اختبار اعتمادية المقاطع العرضية الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية وفق اختبار بيساران قد بلغت (1.5946) وبمستوى معنوية أكبر من 5%، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تشير إلى على عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات المستقلة وبذلك فأننا سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار Levin, Lin and Chu.

❖ **اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل**

الجدول (4): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل للأنموذج باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test				
Variables	**At Level**		**At 1st Difference**	
	Intercept	**Intercept &Trend**	**Intercept**	**Intercept & Trend**
Ln(PC)	-2.12653	-2.00212	-10.3370	-8.71084
prob.	(0.0167) **	(0.9774) n.s	(0.0000)*	(0.0000)*
GE	-2.28706	-1.70437	-12.5951	-6.70994
prob.	(0.0111)**	(0.0442)**	(0.0000)*	(0.0000)*
PO	-2.23931	-1.06851	-4.97166	-3.20153
prob.	(0.0126) **	(0.1426) n.s	(0.0000)*	(0.0007)*
IN	-0.15575	1.85444	-4.70521	-3.39327
prob.	(0..4381) n.s	(0.9682) n.s	(0.0000)*	(0.0003)*
FD	-3.55692	-2.76086	-19.8963	-16.7056
prob.	(0.0002)*	(0.0029)***	(0.0000)*	(0.0000)*
EX	-2.33268	-0.00532	-12.3924	-9.42896
prob.	(0.0098)*	(0.5021)***	(0.0000)*	(0.0000)*
(*): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (***): مستوى معنوية 10%، (n.s): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 12.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة، إذ نلاحظ أن المتغير المعتمد وبعض المتغيرات المستقلة غير ساكنة عند المستوى، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى وجود جذر الوحدة. ولكن جميع المتغيرات تصبح ساكنة في الفرق الأول.

❖ **اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل:** طالما كانت بعض المتغيرات ساكنة في الفرق الأول فذلك يعني وجود تكامل (Integration) وهنا لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration). الجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني للأنموذج

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: LNPC GE PO IN FD EX				
Sample: 1991 2021				
Included observations: 310				
Cross-sections included: 10				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
Panel v-Statistic	-3.577921	(0.9998)$^{n.s}$	-3.656198	(0.9999)$^{n.s}$
Panel rho-Statistic	0.288132	(0.6134)$^{n.s}$	-0.219123	(0.4133)$^{n.s}$
Panel PP-Statistic	-1.389342	(0.0824)***	-2.422282	(0.0077)*
Panel ADF-Statistic	-2.852608	(0.0022)*	-2.642852	(0.0041)*
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.220892	(0.8889)$^{n.s}$		
Group PP-Statistic	-1.391647	(0.0820)***		
Group ADF-Statistic	-2.988450	(0.0014)*		
(*): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (***): مستوى معنوية 10%، ($^{n.s}$): غير معنوية.				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 12.

يوضح الجدول رقم (5) علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغيرات المستقلة (نسبة الإنفاق الحكومي، ومعدل النمو السكاني، ونسبة الاستثمار المحلي، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة صادرات السلع والخدمات)، إذ يلاحظ أن هناك أربعة اختبارات من مجموع سبعة اختبارات تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وجميعها عند مستوى معنوية أقل من (1% و5% و10%) وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث في الدول العربية المختارة للمدة (1991-2021).

❖ **تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال نموذج (VAR):** هناك مجموعة من المعايير المستخدمة في تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، والتي تخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، ومن خلال الاعتماد على معيار (AIC)، فأن الأنموذج الذي سيتم اختياره وفق أنموذج (ARDL) هو (2, 2, 2, 2, 2, 2)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء التي تعطي لهذا المعيار أقل قيمة. والشكل رقم (4) أدناه يبين اختيار فترة الإبطاء المثلى وفق معيار أكايك (AIC)، وكالآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 294-313
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.16

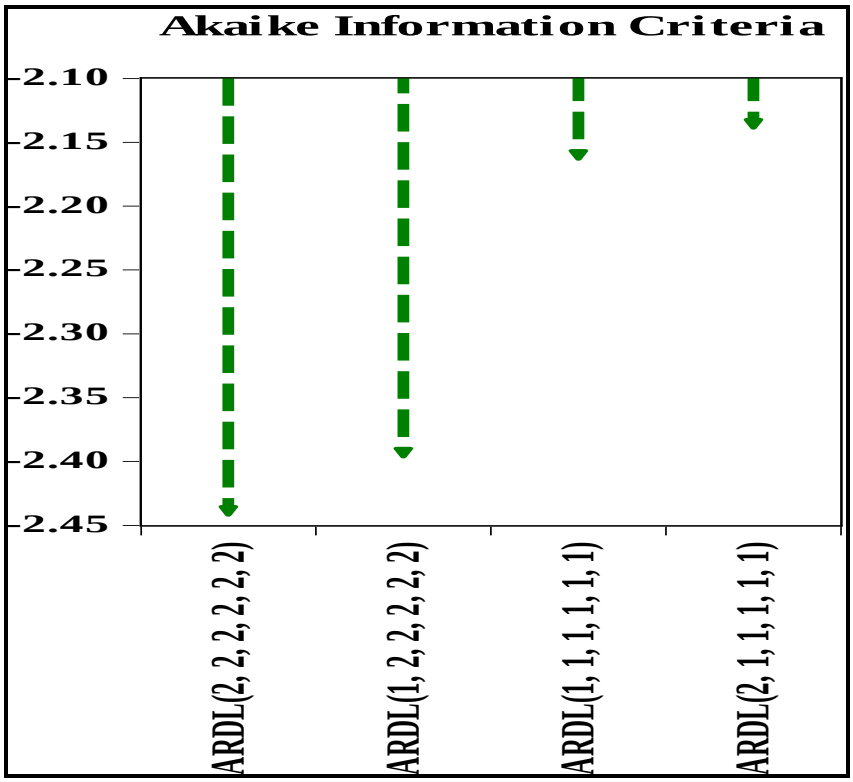

الشكل (4): نتائج فترات الإبطاء وفق طريقة معيار أكايك (AIC) للأنموذج

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 12.

❖ **تقدير وتفسير نتائج المدى الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة أنموذج (ARDL):** تم تقدير النموذج رقم (1) باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة انموذج (ARDL). والجدول رقم (6) يظهر نتائج التقدير.

الجدول (6): نتائج المدى الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأنموذج

Method: Panel ARDL (PMG)				
Dependent Variable: D {LN(PC)}				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic egresses (2 lag, automatic): GE PO IN FD EX				
Selected Model: ARDL (2, 2, 2, 2, 2, 2)				
Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GE	0.026671	0.007060	3.777546	(0.0002)*
PO	0.045006	0.006977	6.450346	(0.0000)*
IN	0.009920	0.003561	2.785646	(0.0060)*
FD	0.089941	0.008389	10.72190	(0.0000)*
EX	0.036968	0.005018	7.367230	(0.0000)*
Short Run Equation				

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ01	-0.151322	0.057569	-2.628556	(0.0094)*
D(LNPC(-1))	-0.123450	0.091971	-1.342268	(0.1814)$^{n.s}$
D(GE)	-0.012229	0.004244	-2.881443	(0.0045)*
D(GE(-1))	-0.008393	0.004352	-1.928536	(0.0555)**
D(PO)	0.046612	0.061755	0.754791	(0.4515)$^{n.s}$
D(PO(-1))	0.119558	0.114558	1.043647	(0.2982)$^{n.s}$
D(IN)	0.002660	0.002411	1.103237	(0.2715)$^{n.s}$
D(IN(-1))	0.001955	0.002930	0.667427	(0.5054)$^{n.s}$
D(FD)	-0.017889	0.006378	-2.804930	(0.0056)*
D(FD(-1))	0.002969	0.015023	0.197602	(0.8436)$^{n.s}$
D(EX)	-0.001655	0.003787	-0.436960	(0.6627)$^{n.s}$
D(EX(-1))	-0.001702	0.002287	-0.744148	(0.4578)$^{n.s}$
C	0.888157	0.298916	2.971258	(0.0034)*
@TREND	0.000392	0.002908	0.134648	(0.8931)$^{n.s}$
(*) معنوي عند 1%، (**) معنوي عند 5%، (***) معنوي عند 10%، ($^{n.s}$)غير معنوي.				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول رقم (6) نتائج العلاقة في المدى الطويل والقصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ للأنموذج، وعليه نستنتج الآتي:

أولاً. نتائج العلاقة في المدى الطويل: تظهر النتائج معنوية تأثير كل المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل. وقد أظهرت النتائج:

أ. وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.027%).

ب. وجود علاقة طردية ومعنوية بين معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.045%).

ج. وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الاستثمار المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن ارتفاع نسبة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.009%).

د. وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.090%).

ه. وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن ارتفاع نسبة صادرات السلع والخدمات بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.037%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 294-313
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.16

ثانياً. نتائج العلاقة في المدى القصير:

أ. أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ قد بلغت قيمته (0.151322-) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة المدى (إمكانية تصحيح أخطاء الأنموذج)، بمعنى أن (15%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في المدى القصير بين التنمية الاقتصادية معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين متغيرات الأنموذج في فترة ما يتم تصحيحها بعد ستة سنوات وستة أشهر تقريبا $\left\{\frac{1}{0.151322} = 6.61 \cong 6.6\right\}$.

ب. وجود علاقة عكسية معنوية في بين نسبة الإنفاق الحكومي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتيجة الأثر في المدى الطويل.

ج. وجود علاقة عكسية معنوية في بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتيجة الأثر في المدى الطويل.

❖ **تقدير الحجم الأمثل لنسبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية:** في هذا القسم سيتم اختبار فرضية وجود حد أمثل للتدخل الحكومي يكون فيه مساعدا للتنمية الاقتصادية. ولكن بعد هذا الحد سينقلب التأثير ليكون معيقا للتنمية. ولتحقيق هذا الهدف سيتم تقدير العلاقة اللاخطية بين الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية (الدالة التربيعية) من خلال إضافة متغير مربع نسبة الانفاق الحكومي GE^2؛ مفترضين ان سلوك التنمية الاقتصادية سيتبع منحنى أرمي (Armey Curve) القائل بأن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تكون طردية ولكن لمستوى معين، أي أن هنالك نهاية حدية عظمى يتحدد عندها الحجم الأمثل لنسبة الإنفاق الحكومي الذي يجعل معدلات النمو الاقتصادي عند أقصى مستوى له وإن أي زيادة عن هذا الحجم ستؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتصبح العلاقة عكسية. الجدول رقم (7) يظهر نتائج تقدير الدالة اللاخطية للتوصل إلى الحجم الحكومي الأمثل (نسبة الانفاق الحكومي لمثلى) في الدول العربية.

الجدول (7): تقدير الحجم الأمثل للحكومة في الدول العربية

Method: Panel ARDL (PMG)				
Dependent Variable: D {LN(PC)}				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic egresses (2 lag, automatic): GE GE^2 PO IN FD EX				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GE	0.056806	0.034351	1.653715	0.0997***
GE^2	-0.000945	0.000455	-2.07820	0.0389**
PO	-0.068753	0.027511	-2.499106	0.0132**
IN	0.038448	0.009879	3.891719	0.0001*
FD	0.016016	0.014035	1.141191	$0.2551^{n.s}$
EX	0.047586	0.008693	5.474338	0.0000*
(*) معنوي عند 1% (**) معنوي عند 5% (***) معنوي عند 10% (n.s) غير معنوي				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 12.

ومن أجل تحديد الحجم الأمثل لنسبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية للمدة (1991-2021) فسيتم تعويض قيم معلمات المدى الطويل في المعادلة رقم (2) وكالآتي:

$$lnPC = C + B_1 GE + B_2 GE^2 + ei \dots\dots\dots (1)$$

وبتعويض قيم معلمات المدى الطويل في المعادلة (1) نحصل على الآتي:

$$Ln\ PC = 0.0568\ GE - 0.00095\ GE^2 + \cdots (2)$$

بأخذ المشتقة الأولى (الشرط الضروري) للمعادلة رقم (2) نحصل على المعادلة رقم (3) وكالآتي:

$$f(Ln\ PC) = 0.0568 - 0.0019\ GE = 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

المشتقة الثانية للدالة (الشرط الكافي):

$$f'(Ln\ PC) = -0.0019 < 0$$

بما إن المشتقة الثاني سالبة فذلك يثبت وجود نهاية عظمى للدالة.

بحل الشرط الأول (المعادلة 3)، نحصل على الآتي:

$$0.0568 - 0.0019\ GE = 0$$

$$0.0019\ GE = 0.0568$$

$$OGE = \frac{0.0568}{0.0019} = 29.89\ \%$$

وعليه، فأن الحجم الأمثل لنسبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية في المدى الطويل تبلغ (29.89%). بمعنى آخر أن العلاقة بين نسبة الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في هذه الدول تأخذ شكل (ناقوسي) مقلوب حرف (U). وإن تجاوز نسبة الانفاق الحكومي عتبة (29.89%) ينقلب التأثير إلى سالب من ثم فأن الحدود العليا لنسبة الإنفاق الحكومي الأمثل تتمثل في النسبة أعلاه. وبمقارنة الحجم الأمثل لنسبة الانفاق الحكومي التي تم التوصل لها مع متوسط نسبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية البالغ (34.14%) خلال المدة (1991-2021). نجد ان متوسط نسبة الانفاق الحكومي الفعلي في الدول العربية يفوق الحد الأمثل للإنفاق الحكومي فيها. هذه النتيجة تضع الدول العربية امام مسؤولياتها بخفض نسبة الانفاق الحكومي فيها، والاقتراب من كفاءة الانفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الحكومية بموارد أقل.

6. **الخلاصة والتوصيات:** وجدنا أن نسبة الانفاق الحكومي في الدول العربية تسهم إيجابيا في رفع معدل نمو حصة الفرد من الناتج بحدود (0.027%) يستخلص من ذلك أهمية الدور التدخلي للحكومة في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من كل الملاحظات على طبيعة التدخل الذي تمارسه الحكومات العربية (سواء اكان بإحلال التوظيف الحكومي بدلا من تنشيط فرص العمل في القطاع الخاص، وتقديم الإعانات الاجتماعية بدلا من إيجاد حلول لمشاكل الفقر فيها، وغير ذلك من النفقات)، وعلى مدى كفاءة أداءها التدخلي ذاك إلا أنه يضفي زخما تنمويا مهما في تلك الدول. من جانب آخر يظهر وجود علاقة غير خطية بين نسبة الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية وإن تجاوز نسبة الانفاق الحكومي عتبة (29.89%) سيسهم في ظهور تأثير سالب للإنفاق الحكومي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الامر الذي يضع قيود على تزايد نسبة الانفاق الحكومي ويستدعي إلى توخي الكفاءة في الانفاق بما يحقق أهداف الانفاق العام ذاته بإنفاق أقل وهذا الأمر يشكل تحديا كبيرا أمام السياسات المالية في الدول العربية، ناهيك عن أهمية توجيه النفقات الحكومية نحو مشروعات لبنية التحتية والاستثمارات المنتجة المنشطة عمل القطاع الخاص.

عكست النتائج أيضا الدور المهم لنسبة الاستثمار المحلي والأجنبي وصادرات السلع والخدمات في تنشيط التنمية الاقتصادية ورفع نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يدعو الحكومات إلى بذل جهود أكبر لضمان خلق البيئة الآمنة للاستثمار واتباع السياسات التنموية المشجعة للصادرات. من جانب آخر لم تسعفنا نتائج البحث في تقدير تصور محدد حول تأثير النمو السكاني في التنمية الاقتصادية إذ ظهرت النتائج متعاكسة الاتجاه في الاختبارات القياسية التي تم اجراؤها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. حسن، هشام محمد (2021) الحجم الامثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان: باستخدام منهجيةARDL، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون – العدد الأول، ص7- 31. file:///C:/Users/Dell/Downloads/SSRN-id4202354.pdf
2. جمعة، عبد الرحمن عبيد وحامد صالح الفهداوي (2019) تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري في العراق وأثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2017، مجلة دنانير العدد 21، ص 570-595.
3. بانافع، وحيد بن عبد الرحمن وعبد العزيـز عبد المجيد علي (2020) تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية خلال الفترة 1970-2018، مجلة الإدارة العامة، المجلد 61، اعدد 1، ص 3-36. file:///C:/Users/Dell/Downloads/1970-2018.pdf
4. نور الدين، بوالكور (2019) تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9 العدد 16، ص 53-72. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/9/2/81740

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahmad R. and N. Othman (2014) Optimal Size of Government and Economic Growth in Malaysia: Empirical Evidence, PROSIDING PERKEM, ke-9, pp 41 - 48 file:///C:/Users/Dell/Downloads/OptimalSizeofGovernmentandEconomicGrowthinMalaysia.pdf
2. Almula-Dhanoon et al (2020), Does Government Size Explain Unemployment
3. in MENA Countries? Applied Economics Quarterly Vol. 66. Nº 3, pp 219-233.
4. Asghari R. and H. Heidari (2016) An Investigation of the Impact of Size of the Government on Economic Growth: Some New Evidence from OECD-NEA Countries, Iran. Econ. Rev. Vol. 20, No.1, 2016. pp. 49-68 https://ier.ut.ac.ir/article_58278_4b960d801c37e580b895e0e104425e27.pdf
5. Bergh A. and M. Henrekson (2011) Government Size and Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, Research Institute of Industrial Economics, Working Papers No. 858. https://www.ifn.se/wfiles/wp/wp858.pdf
6. Coll S. (2014) Is There too Much Government in Developed Countries? A Time-Series Analysis of 24 OECD-Economies, JOURNAL OF HETERODOX ECONOMICS, Vol.1 Issue 1, pp.1-30. https://sciendo.com/pdf/10.1515/jheec-2015-0001
7. Demir I. and C. Aktan (2016) Size of Government, Government Failure, and Economic Growth. International Journal of Business and Management Studies, Vol 8, No 2, pp. 327-344.

https://www.researchgate.net/publication/316881943_Size_of_Government_Government_Failure_and_Economic_Growth

8. Facchini F. and M. Melki (2011) Optimal government size and economic growth in France (1871-2008): An explanation by the State and market failures, CES Working Papers. pp.1-37. https://shs.hal.science/halshs-00654363/document
9. Feldmann, H. (2009) Government Size and Unemployment: Evidence From Developing Countries, The Journal of Developing Areas, Vol. 43, No. 1, pp. 315- 330, https://fdocuments.in/download/the-effect-of-government-size-on-the-unemployment-rate-58866bb454c99
10. Forte F. and C. Magazzino (2016) Government Size and Economic Growth in Italy: A Time-series Analysis, European Scientific Journal, vol.12, No.7 pp 149-169. https://www.researchgate.net/publication/301221616_Government_Size_and_Economic_Growth_in_Italy_A_Time-series_Analysis
11. Herath, S. (2010). The Size of the Government and Economic Growth: An Empirical Study of Sri Lanka. WU Vienna University of Economics and Business. SRE - Discussion Papers No. 2010/05. pp. 1-29. https://research.wu.ac.at/ws/portalfiles/portal/19846623/sre-disc-2010_05.pdf
12. Munene M. (2015) The Optimal Size of Government Expenditure and Economic Growth in Kenya 1963 – 2012, Unpublished M.Sc. Research, Kenyatta University. https://ir-library.ku.ac.ke/bitstream/handle/123456789/14515/the%20optimal%20size%20of%20government%20expenditure....pdf;sequence=1
13. Nirola N. and S. Sahu (2019) The interactive impact of government size and quality of institutions on economic growth- evidence from the states of India, Heliyon 5 (2019), pp1-28. https://www.researchgate.net/publication/331822679_The_interactive_impact_of_government_size_and_quality_of_institutions_on_economic_growth-_evidence_from_the_states_of_India
14. Nouira R. and M. Kouni (2018) Optimal Government Size and Economic Growth in Developing and MENA Countries: A Dynamic Panel Threshold Analysis, Economic Research Forum, Working Paper No. 1256. pp. 1-24. file:///C:/Users/Dell/Downloads/ERF_2018%20(1).pdf
15. Sabra M. (2016) Government size, country size, openness and economic growth in selected MENA countries, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research Vol. 9 No.1, pp 39-45. https://www.researchgate.net/publication/303894242_Government_size_country_size_openness_and_economic_growth_in_selected_MENA_countries
16. Todaro M. & S. Smith, (2020), Economic Development, Thirteenth Edition, Pearson Education Limited, UK.
17. Zareen, S and Abdul Qayyum (2014) An Analysis of the Impact of Government Size on Economic Growth of Pakistan: An Endogenous Growth, Research Journal Social Scienve, Vol. 4, No. 1, pp. 61-80. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/85426/1/MPRA_paper_85426.pdf